

Distr.: General
13 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٢ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم تلبية لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٢، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للتعاونيات، ومدى استصواب إعلان سنة دولية للتعاونيات، والتقدم المحرز في تعزيز التعاونيات. ويبرز التقرير أهمية دور التعاونيات في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وكيفية إسهام التعاونيات الزراعية والمالية في التوصل إلى حلول طويلة الأجل للأمن الغذائي وجعل النظام المالي أكثر مرونة وشمولاً، وذلك في ضوء الأزميتين الغذائية والمالية العالميتين. ويبين التقرير أن إعلان سنة دولية للتعاونيات سيشكل فرصة سانحة لإبراز أهمية الدور الذي تؤديه التعاونيات في التنمية.

* A/64/50.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - التعاونيات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية
٤	ألف - أثر التعاونيات في التنمية
٩	باء - التعاونيات الزراعية: الأمن الغذائي والتنمية الريفية
٩	١ - الإسهام في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية
١١	٢ - تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق
١٢	٣ - تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل الزراعي
١٣	جيم - دور التعاونيات المالية في التنمية
١٦	١ - التعاونيات المالية والأزمات المالية والاقتصادية الراهنتان
١٧	٢ - دور التعاونيات المالية في الحد من الفقر
١٩	دال - تسخير التعاونيات من أجل التنمية
٢٢	ثالثاً - نتائج التشاور والدراسة الاستقصائية
٢٢	ألف - السنة الدولية المقترحة للتعاونيات
٢٤	باء - نتائج الدراسة الاستقصائية
٢٦	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
		المرفقات
٢٨	الأول قائمة بالدول الأعضاء التي ردت على الدراسة الاستقصائية
٣٠	الثاني قائمة بالمنظمات العليا التي ردت على الدراسة الاستقصائية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم تلبية لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٢، الذي طلب فيه من الأمين العام تعزيز مساهمة التعاونيات في التنمية، والتشاور مع الدول الأعضاء بشأن مدى استصواب وجدوى إعلان سنة دولية للتعاونيات، والإفادة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢ - ويبرز الفصل "ثانياً" الإسهام المهم للتعاونيات بصفة عامة، وللتعاونيات الزراعية والمالية بصفة خاصة، في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية^(١). ويتناول الفرع الأول منه كيف يمكن للتعاونيات، باعتبارها منظمات قائمة على المساعدة الذاتية لتلبية احتياجات أعضائها، أن تساعد على خلق فرص العمل وإدراج الدخل في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. ويركز الفرعان الثاني والثالث على التعاونيات الزراعية والمالية، على التوالي، وذلك في ضوء أزمات الطاقة والغذاء والمال والاقتصاد التي نشأت في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠٨. ويبين هذان الفرعان أن التعاونيات تشكل عناصر مهمة من الحلول الطويلة الأجل للأمن الغذائي ولجعل النظام المالي أكثر مرونة وشمولاً. وهما يؤكدان معا على استصواب إعلان سنة دولية لتعزيز التعاونيات. ويتناول الفرع الرابع كيف يمكن للدول الأعضاء صاحبة المصلحة في التعاونيات أن تنهض بمساهمة التعاونيات في التنمية والانتعاش الاقتصادي.

٣ - وترد في الفصل "ثالثاً" مناقشة لنتيجة المشاورات مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في التعاونيات بشأن مدى استصواب وجدوى إعلان سنة دولية للتعاونيات. وترد فيه أيضاً نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن المسائل المتعلقة بالتحديات والمبادرات المضطلع بها لتهيئة بيئة داعمة وتمكينية من أجل تنمية التعاونيات. وهو مكمل للنتائج التي نوقشت في تقرير الأمين العام السابقين بشأن دور التعاونيات في: (أ) تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة (A/62/154)؛ و (ب) القضاء على الفقر (A/60/138). وقد نوقشت في كل من التقريرين السابقين المبادرات التي اتخذتها الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة والحركة التعاونية من أجل تعزيز المشاريع التعاونية ودعمها وإبقائها. كما عرض هذان التقريران الجهود التي تبذلها الحكومة بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لعام ٢٠٠١ التي تستهدف تهيئة بيئة داعمة وتمكينية لتنمية التعاونيات^(٢) وتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ بشأن تعزيز التعاونيات.

(١) مبينا نتائج اجتماع فريق الخبراء المعنون "التعاونيات في عالم تكتنفه الأزمات"، الذي عقد في الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١١٤/٥٦ والوثيقة A/56/73-S/2001/68، المرفق.

٤ - ويعرض الفرع "رابعاً" توصيات السياسة العامة من أجل الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في التعاونيات.

ثانياً - التعاونيات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية

ألف - أثر التعاونيات في التنمية

٥ - تقدم التعاونيات، التي تُنشأ كمؤسسات تجارية لمنفعة أعضائها، نموذجاً لمؤسسة تكون لها أهمية كبيرة في الظروف الاقتصادية الصعبة وحالات عجز الأسواق. وباعتبار المنظمة التعاونية مجموعة قائمة على المساعدة الذاتية، فهي تتميز بسهولة الوصول إليها على نطاق واسع، ولا سيما بالنسبة للفقراء والمهمشين. وعندما تكون المؤسسة الخاصة أو الحكومة ضعيفة، ولا سيما في المناطق الريفية النائية، تمكن التعاونيات السكان المحليين من تنظيم أنفسهم وتحسين ظروفهم. وتعمل التعاونيات على تعزيز ودعم تنمية القدرة على تنظيم المشاريع، وخلق فرص العمالة الإنتاجية، وزيادة الدخل، والمساعدة على الحد من الفقر، وتعزز في الوقت نفسه الاندماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وبناء قدرات المجتمعات المحلية. وهكذا، فبينما تعود بفائدة مباشرة على أعضائها، تكون لها أيضاً آثار خارجية إيجابية على بقية المجتمع، كما أن لها أثر تحويلي في الاقتصاد.

الإطار ١

التعاونيات - تعريفها وقيمتها ومبادئها

التعاونية هي رابطة مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يتحدون بمحض إرادتهم من أجل الوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية.

وتلتزم التعاونيات بسبعة مبادئ هي: العضوية الطوعية والمفتوحة؛ الإدارة الديمقراطية من جانب الأعضاء؛ المشاركة الاقتصادية للأعضاء؛ الإدارة الذاتية والاستقلال؛ التثقيف والتدريب والمعلومات؛ التعاون فيما بين التعاونيات؛ الاهتمام بالمجتمع المحلي. والمبادئ الأربعة الأولى من هذه المبادئ هي مبادئ أساسية، ودونها تفقد التعاونية هويتها؛ فهي تكفل الشروط التي بموجبها يملك الأعضاء المؤسسة ويديرونها وينتفعون منها. أما مبدأ التثقيف فهو الالتزام بجعل العضوية فعالة، وعليه فإنه يشكل شرطاً مسبقاً لإدارة المشروع بصورة ديمقراطية، في حين أن التعاون فيما بين التعاونيات يشكل استراتيجية عمل، ودونها تبقى التعاونيات ضعيفة اقتصادياً. ويتعلق المبدأ الأخير، وهو الاهتمام بالمجتمع المحلي بمسؤولية

الشركات، ويتصل بشواغل أخرى تروج لها الحركة التعاونية، من قبيل مكافحة الفقر وحماية البيئة.

وثمة ثلاثة أنواع رئيسية من التعاونيات. فالتعاونيات الاستهلاكية، التي تشمل التعاونيات المالية، تمكن الأعضاء من شرع السلع أو الحصول على الخدمات بسعر يقارب سعر التكلفة. وتمكن تعاونيات المنتجين، التي تشمل التعاونيات الزراعية، الأعضاء من تحقيق أرباح أعلى من خلال تخفيض تكلفة المدخلات وتحسين التسويق. وتوفر التعاونيات التي يملكها العمال أو الموظفون لأعضائها فرصا للعمل ولتحسين مهاراتهم.

المصدر: موقع للتحالف التعاوني الدولي على شبكة "الإنترنت"، www.ica.coop؛ وورقة ج. بيرشال المقدمة خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٦ - وتؤدي التعاونيات دورا اقتصاديا هاما (انظر الإطار ٢). فالتعاونيات المالية، بما فيها الاتحادات الائتمانية، توفر خدمات لملايين الأعضاء في حين أن ثمة تعاونيات استهلاكية هي من أكبر تجار التجزئة في العالم. وتغطي التعاونيات الزراعية جزءا كبيرا من الإنتاج الزراعي. وفي محاولة لتقييم نطاق الحركة التعاونية العالمية ومساهمتها في الاقتصاد العالمي، جمع التحالف التعاوني العالمي قائمة بأسماء أكبر ٣٠٠ منظمة عالمية تعاونية ومنظمة تعاضدية (Global 300). وتبين قائمة عام ٢٠٠٨ أن أكبر ٣٠٠ تعاونية مسؤولة عن تداول مبلغ إجماليه ١,١ تريليون دولار^(٣).

الإطار ١٢

التعاونيات: بعض الحقائق الأساسية

- يضم قطاع التعاونيات على الصعيد العالمي نحو ٨٠٠ مليون عضو في أكثر من ١٠٠ بلد من خلال المنظمات المنضمة إلى التحالف التعاوني العالمي. وبوجه عام تبين التقديرات أن التعاونيات توفر أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. أما فيما يتعلق بالنسبة المئوية لمساهمة التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي لمختلف

(٣) S. Smith و C. Ross: "التنظيم للتخلص من الفقر: كيف سار تطبيق نهج "SYNDICOOP" في شرق أفريقيا" منظمة العمل الدولية، والتحالف التعاوني الدولي، والاتحاد التعاهدي الدولي لنقابات العمال الحرة، ٢٠٠٦.

البلدان، كانت أعلاها في كينيا، إذ بلغت ٤٥ في المائة، تليها نيوزيلندا، التي بلغت فيها تلك النسبة ٢٢ في المائة؛

- تسهم التعاونيات الزراعية بنسبة تبلغ ٨٠ إلى ٩٩ في المائة من إنتاج الحليب في النرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وتسهم بنسبة قدرها ٧١ في المائة من إنتاج الأسماك في جمهورية كوريا؛ وبنسبة قدرها ٤٠ في المائة من الزراعة في البرازيل؛
- أما تعاونيات الكهرباء فهي من الجهات الهامة الموفرة للخدمات في المناطق الريفية. ففي بنغلاديش، توفر تعاونيات الكهرباء الريفية خدمات لـ ٢٨ مليون نسمة. وفي الولايات المتحدة، تقدم ٩٠٠ تعاونية كهرباء ريفية الخدمات لـ ٣٧ مليون نسمة، وتملك نحو نصف شبكات توزيع الكهرباء في ذلك البلد؛
- وثمة ٤٩ ٠٠٠ اتحاد ائتماني توفر الخدمات لـ ١٧٧ مليون عضو في ٩٦ بلدا، تحت مظلة المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية؛
- ويوفر ٤ ٢٠٠ مصرف تعاوني أوروبي، تحت رعاية الرابطة الأوروبية للمصارف التعاونية، الخدمات لـ ١٤٩ مليون عميل، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المصدر: موقع التحالف التعاوني الدولي على شبكة "الإنترنت"، www.ica.coop، والمجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، والرابطة الأوروبية للمصارف التعاونية.

٧ - وتوفر التعاونيات أيضا الفرص لتحقيق الاندماج الاجتماعي. ففي الاقتصاد غير الرسمي، يشكل العمال تعاونيات وجمعيات للخدمات المشتركة لمساعدتهم في أعمالهم الحرة^(٣). وفي المناطق الريفية، توفر تعاونيات الادخار والائتمان فرص الحصول على الخدمات المصرفية التي يفتقر إليها كثير من المجتمعات المحلية. وتقوم التعاونيات الائتمانية، من خلال تمويل إنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر، بتشجيع التمويل الجامع، الذي ترتأي الأمم المتحدة وصوله إلى الفقراء على نحو مستدام^(٤).

٨ - وفي كثير من البلدان تكون التعاونيات والجمعيات التضامنية جهات رئيسية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية، وخاصة التغطية الصحية، وتعمل باعتبارها مشاريع طوعية في المجتمعات المحلية. كما تشارك في بعض البلدان في إدارة التأمين الصحي الإلزامي أو تقدم

(٤) انظر البنك الدولي، "توفير التمويل للجميع" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

الخدمات من خلال شبكاتها من المرافق الصحية والاجتماعية. وتغطي خدمات التعاونيات والمؤسسات التضامنية ٦٩ مليون شخص في آسيا، و ١٣ مليون شخص في أمريكا اللاتينية، و ٢٥ مليون شخص في أفريقيا، و ٥ ملايين شخص في الشرق الأوسط^(٥). وقد تشاركت الحكومات مع التعاونيات لتوفير الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال يمول مشروع ييشاسفيني التعاوني لتوفير الخدمات الصحية للمزارعين (كارناتاكا، الهند)، الذي يوفر الخدمات للمليون شخص من أقساط الاشتراكات السنوية التي يدفعها الأعضاء ومن الدعم الحكومي^(٦).

٩ - وتسهم التعاونيات أيضا إسهاما كبيرا في بناء السلام وإنشاء جسور الاتصالات في مناطق النزاع أو الانقسام العرقي. ففي سري لانكا ونيبال، كانت التعاونيات هي المنظمات المستقلة الوحيدة التي سمح لها جميع الأطراف بالعمل في مناطق النزاع. وفي المناطق الخارجة من النزاع، تؤدي التعاونيات أيضا دورا حاسما في إصلاح الاقتصاد والمجتمع المدني.

١٠ - وللتعاونيات كغيرها من المؤسسات التجارية حدود تقف عندها. ويتوقف نجاح التعاونيات على حسن الإدارة والحوكمة والقدرة على التكيف مع الظروف التجارية السائدة. كما ينظر إلى التعاونيات على أنها أدوات في يد الدولة أو مؤسسات شبه حكومية، وعلى أنها تولي قدرا أقل من الاهتمام للاحتياجات الحقيقية لأعضائها. ويرى البعض أيضا أن المبادئ والهياكل التعاونية تحد من القدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات في السوق. وكثيرا ما تتضمن النظم الأساسية للتعاونيات أيضا قيودا تحد من قدرتها على جمع رأس المال.

١١ - وثمة مسألة تتعلق بالرعاية الاجتماعية تثار عندما تتصرف تعاونيات المنتجين الكبيرة كاحتكارات في السوق. ولئن كان مثل هذا السلوك يفيد أعضاء التعاونيات، فإنه يفرض على المستهلكين تكاليف للحصول على الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك لا تتسم هذه المسألة بكثير من الأهمية في التعاونيات الاستهلاكية، حيث يكون أعضاؤها من المستهلكين.

١٢ - ويواجه الهيكل التعاوني، على أساس تضارب المصالح بين الأعضاء والإدارة، تحديا يتمثل في قابليته للإدارة الانتهازية. ويحدث ذلك عندما تكون قاعدة عضوية التعاونية كبيرة جدا، بحيث تصبح المصلحة الفردية لكل عضو غير ظاهرة بالنسبة لمصالح الإدارة وحوافزها.

(٥) الرابطة الدولية للتعاقد، معلومات إحصائية عن التأمينات المتبادلة، http://www.aim-mutual.org/uploads/manager/about_mutuality/en_pop_couverte_par_mutuelle-monde.pdf (جرت زيارة هذا الموقع في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩).

(٦) منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي الفرعي في جنوب آسيا، ”مشروع ييشاسفيني التعاوني لتوفير الخدمات الصحية للمزارعين“، ٢٠٠٧.

وكثيرا ما يعزى فشل التعاونيات إلى هذا النوع الخاص من الضعف. ومن الأمثلة في هذا الصدد الحالات التي يمنح فيها الأعضاء المنتخبين في المناصب الرسمية لأنفسهم قروضا كبيرة، على نحو مخالف للقواعد أو يتخذون قرارات تعسفية بشأن تعيين وفصل الموظفين أو يتخذون قرارات استراتيجية واضعين مصالحهم الخاصة في الاعتبار^(٧). ولمعالجة هذه المسألة، لا بد من إعمال الأنظمة حسب الأصول من خلال القيام بصورة فعالة بالإشراف وتدريب الأعضاء ووضع مبادئ توجيهية بشأن الأخلاقيات للمديرين.

١٣ - كما تواجه التعاونيات خطر زوال التعاضد، مما يحول المنظمة إلى مؤسسة مملوكة للمستثمر. ومن العوامل التي تفضي إلى زوال التعاضد الضغط التنافسي للتوسع، الذي يتطلب جمع مبالغ كبيرة من رأس المال بسرعة أكبر في أسواق رأس المال، فضلا عن اهتمام الإدارة بالحصول على أحر أكبر. ولئن كان من الصعب تحديد آثار زوال التعاضد على الرعاية الاجتماعية، كما هي الحال عندما تفضي زيادة أرباح المستثمرين وزيادة أجور المديرين بالضرورة إلى انخفاض الأسعار و/أو تحسين المنتجات والخدمات الموفرة للمستهلكين، فإن الفشل الذي لحق مؤخرا بالمؤسسات التي تحولت عن التعاضد في المملكة المتحدة، وهي نورثرن روك وبرادفورد وبينغلي، قد دفع المستهلكين إلى إعادة أعمالهم إلى الجمعيات التي تعمل على بناء التعاضد.

١٤ - وتعترف الأمم المتحدة بالحركة التعاونية كشريك مهم في تنفيذ خطة التنمية التي شكلتها المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التسعينيات. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ على أهمية دورة التعاونيات في نهج التنمية التي تركز على الناس. واعتمدت الحكومات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الخاصة بالتعاونيات لعام ٢٠٠١^(٨)، والتي تفيد في توجيه تشكيل التعاونيات، وتحذ من دور الحكومات ليقصر على توفير بيئة تمكينية وساحة متكافئة للعمل، بحيث يتسنى للتعاونيات أن تعمل بشكل مستدام إلى جانب غيرها من الأعمال التجارية. وتشدد توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ لعام ٢٠٠٢ على الحاجة إلى تعزيز الإمكانيات التجارية للتعاونيات حتى تتمكن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اللائق.

R. Char. Beroff and others, "A comparative analysis of member-based microfinance institutions in East (٧) and West Africa, Nairobi, Microsave, 2000"

باء - التعاونيات الزراعية: الأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٥ - تسهم التعاونيات الزراعية، التي تنظم نمطيا على شكل تعاونيات مؤن و/أو تسويق، في تنمية المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٢، أظهرت تقديرات الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين/المنظمة الدولية للتعاونيات الزراعية وجود حوالي ٥٦٩ ٠٠٠ تعاونية زراعية عبر أنحاء العالم. وتمكّن التعاونيات المزارعين من تجميع الموارد المحدودة لتعزيز القدرة على الكسب من خلال خفض كلفة المدخلات والائتمان وتحسين تسويق المنتجات. فعلى سبيل المثال، تكتسي التعاونيات الزراعية أهمية في المناطق التي يكون فيها القطاع الخاص ضعيفا أو غير قادر، بسبب انتكاسة في السوق، على تلبية احتياجات المزارعين من المدخلات الزراعية أو الائتمان الزراعي. وهي أيضا وراء تحسين قدرة المزارعين على الوصول إلى السوق وعلى المساومة عند تسويق المنتجات الزراعية. وبالتالي، فإن التعاونيات الزراعية تمكّن المزارعين من تحسين قدراتهم على الكسب والإنتاج.

١ - الإسهام في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية

١٦ - تؤدي التعاونيات الزراعية دورا هاما في إنتاج الأغذية وتوزيعها^(٨). وفي الهند، ثمة نحو ١٥٠ ٠٠٠ تعاونية زراعية أولية وتعاونية ائتمانية تخدم أكثر من ١٥٧ مليون منتج زراعي/ريفي. أما في جمهورية كوريا، فيبلغ عدد أعضاء التعاونيات الزراعية أكثر من مليوني مزارع (ما يمثل ٩٠ في المائة من جميع المزارعين). وفي اليابان، تشمل التعاونيات الزراعية ٩٠ في المائة من مجموع المزارعين. وفي فرنسا، تشمل هذه التعاونيات ٦٠ في المائة من المدخلات الزراعية، و ٥٧ في المائة من الإنتاج الزراعي، و ٣٥ في المائة من التجهيز الزراعي^(٩). وفي البرازيل مثلا، توفر التعاونيات ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، و ٦ في المائة من صادرات الشركات الزراعية. بيد أن بعض تعاونيات المنتجين الكبرى تفرض من خلال الممارسات الاحتكارية كلفة على الرعاية الاجتماعية، وذلك عن طريق تقييد الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

١٧ - وتقوم بعض التعاونيات الزراعية بتحسين إنتاجية المزارع من خلال الحصول على المدخلات بكلفة منخفضة واعتماد تقنيات الزراعة المستدامة وعن طريق الإدارة وتطوير النواحي التنظيمية لدى الأعضاء. ففي نيكاراغوا مثلا، نفذ

(٨) التحالف التعاوني الدولي، معلومات إحصائية عن الحركة التعاونية، مؤتمر الإحصاءات الزراعية، <http://www.ica.coop/coop/statistics.html> (جرت زيارة هذا الموقع بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩).

(٩) البنك الدولي - تقرير التنمية العالمية، ٢٠٠٨، واشنطن العاصمة ٢٠٠٨، ص ١٥٤.

”Central de Cooperativas de Servicios Múltiples“ وهو اتحاد مؤلف من تعاونيات صغيرة لإنتاج البن استراتيجية تتمثل في إدماج الجمعيات التعاونية الأولية في منطقة معينة^(١٠). وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تحسين نوعية البن وتجارته في السوق الدولية. وقام المركز أيضا بتعهد صندوق للتثقيف والتدريب يتكون رأسماله من ٢٠ في المائة من الفئات المحقق في كل إنتاج وذلك كوسيلة لتحسين الإنتاجية. وفي غواتيمالا، رفع اتحاد ”Federacion de Cooperativas Agrícolas de Productores de Café de Guatemala“ إنتاجية المزارع ونوعية البن من خلال استخدام التكنولوجيا الملائمة والممارسات الزراعية السليمة وتنفيذ مراقبة داخلية.

١٨ - وتسهم التعاونيات الزراعية أيضا في الأمن الغذائي عبر تقديم الحوافر لصغار المزارعين ومزارعي الكفاف من أجل الإسهام في إنتاج الأغذية. ومن خلال تحقيق وفورات الحجم في الحصول على التدريب والائتمان اللازم للمدخلات الزراعية، وترتيبات الري، تمكّن التعاونيات هؤلاء المزارعين من تحسين إنتاجيتهم وزيادة الإنتاج. ومع تحسين التسويق، تمكّن التعاونيات هؤلاء من الحصول على أسعار أفضل بكثير في السوق، مما يوفر لهم الحوافر السليمة لإنتاج فوائض^(١١).

١٩ - وتعزز التعاونيات الزراعية أيضا مشاركة النساء في الإنتاج الاقتصادي، مما يساعد بدوره في إنتاج الأغذية والتنمية الريفية. ومن خلال التعاونيات، تتمكن النساء من الاتحاد بغرض التضامن وتوفير شبكة من الدعم المتبادل لتجاوز القيود الثقافية على ممارستهن للأنشطة التجارية أو الاقتصادية. وتسهّل التعاونيات المخصصة للنساء فقط في جنوب آسيا، مثلا، الاستقلال الاقتصادي وتحسّن المتزلة الاجتماعية للنساء من خلال المشاركة الفعلية في الأعمال التجارية والتعرف على الخبرات الإدارية وأشكال التدريب الأخرى. وقد أوضحت دراسة استقصائية في نيجيريا أن النساء المشاركات في أنشطة التعاونيات أفضل حالا على صعيد الإنتاجية والرفاه الاقتصادي على حد سواء^(١٢)، بالمقارنة مع النساء غير الأعضاء في

(١٠) A Costa Binto، ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(١١) Veerakumaran, G. Role of Cooperatives in Food Security - A case of Ethiopia, <http://www.eaecon.org/5th%20Inter%20Papers/Dr.G.Veerakumaran%20-%20EEAMUCOOP1.htm> (جرت زيارة هذا الموقع بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩).

(١٢) P.S. Amaza, P.V. Kwaghe and A.A. Amos, "An analysis of women's participation in agricultural cooperatives: a case study of Borno state of Nigeria"

(جرت زيارة هذا الموقع <http://www.cababstractsplus.org/abstracts/Abstract.aspx?AcNo=20026791745> بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩).

التعاونيات. وعلى الرغم من ذلك، ما زال المستوى الإجمالي لمشاركة النساء في التعاونيات الزراعية منخفضاً. ففي التعاونيات الزراعية للعديد من البلدان الآسيوية، تمثل النساء ما بين ٢ و ١٠,٥ في المائة فقط من مجموع الأعضاء^(١٣) ويُعزى انخفاض نسبة المشاركة في التعاونيات إلى النقص في الموارد والمعلومات وإلى القيود الثقافية.

٢ - تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق

٢٠ - تسهم التعاونيات الزراعية في تسويق المنتجات الزراعية وتحسين إمكانية وصول المزارعين إلى الأسواق. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي يسوّق عن طريق التعاونيات^(١٤). وتوفر التعاونيات للمزارعين آليات لتجنب المنافسة المدمّرة فيما بينهم وتعزيز قوة تفاوضهم الجماعي في وجه تجار التجزئة. وعادة، تعمل تعاونية التسويق عن طريق منظمة عليا تقوم بالتنسيق مع التعاونيات الأخرى في الشبكة من أجل اتخاذ موقف تفاوضي موحد في التعامل مع المشترين. ومن خلال هذه العملية، يتمكن صغار المزارعين من زيادة إيرادات مزارعهم، وخفض تكاليف التسويق وجمع المعلومات، والدخول كذلك في سلاسل الإمداد العالية القيمة التي لا يستطيعون النفاذ إليها بمفردهم. وبالتالي، تمكن تعاونيات التسويق صغار المزارعين من التعاطي مع الأسواق غير النموذجية، التي تنتشر بوجه خاص في المناطق الريفية النائية، وخفض تكاليف المعاملات المرتفعة الملائمة، إلى أقصى حد ممكن. وقد انتهت دراسة استقصائية في إثيوبيا إلى أن أعضاء التعاونيات كانوا قادرين على بيع منتجاتهم بأسعار أعلى بالمقارنة مع غير الأعضاء^(١٥).

٢١ - وفي أفريقيا، تعمل التعاونيات الزراعية على تعزيز الاقتصاد القائم على التبادل بالمساعدة في إنشاء أسواق في المناطق الريفية النائية^(١٦). فمن خلال توفير سوق مهياة لمحاصيل المزارعين والحد من تكاليف المعاملات، تشجع التعاونيات مشاركة وإدماج صغار المزارعين في الاقتصاد العام. لكن ثمة عاملاً واحداً يُبطئ مشاركة صغار المزارعين في تعاونيات التسويق

(١٣) D. Prakash, "Rural Women, Food security and Agricultural cooperatives", Rural Development and Management Centre, "The Saryu", (New Delhi, India, February 2003)

(١٤) A. Bibby and L. Shaw (eds.), *Making a Difference: Cooperative Solutions to Global Poverty* (Manchester, Cooperative College, 2005)

(١٥) G. veerakumaran, "Role of Cooperatives in Food Security - a case of Ethiopian coffee farmers .Cooperatives", African Study Monographs, Suppl.35: 87-108, March 2007

(١٦) S. Chambo, ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وهو الارتياح الناجم عن تاريخ التعاونيات بوصفها كيانات شبه حكومية أو أدوات في يد الدولة.

٢٢ - ولقد شهد تسويق منتجات زراعية معينة (كالبن مثلا) إدماجا متزايدا في سلسلة الإمداد الدولية. ولئن أدى ذلك إلى تحسّن التسويق بالنسبة للتعاونيات، فلقد أثار أيضا تحديات جديدة فيما يخص المركز المتساوي لمزارعي الحيازات الصغيرة وتعاونياتهم إزاء كبار تجار التجزئة من ذوي النفوذ. وكثيرا ما يكون لكبار تجار التجزئة العالميين قوة تساومية أكبر ومعلومات أوفر ومركز أقوى لانتزاع شروط غير مؤاتية للتبادل التجاري أو تنازلات من التعاونيات^(١٧).

٢٣ - وقد حسّن بعض التعاونيات الزراعية تنتج سلعا أساسية من قبيل البن والكاكاو والشاي والقطن إمكانية وصولها إلى الأسواق المحلية من خلال العمل بالشراكة مع حركة التجارة العادلة. وفي إطار آلية التجارة العادلة، يُكفل للمنتجين الحصول على سعر يغطي كلفة الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح عادل. وفي المقابل، يُتوقع من المنتجين تلبية معايير التجارة العادلة - سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية - كتجنب استخدام عمل الأطفال، والقواعد المتصلة باستخدام مبيدات الآفات، وتقنيات الزراعة، وإعادة التدوير. ويستفيد من هذا الترتيب الآلاف من مزارعي الحيازات الصغيرة المنتمين إلى تعاونيات البن في إثيوبيا، ورواندا، وتيمور الشرقية، وأمريكا الوسطى.

٢٤ - وتخفف تعاونيات التسويق الزراعية دور الوسطاء في توزيع الأغذية. وعندما يقل حجمها عن حجم معين، تسهم تعاونيات التسويق هذه في الإبقاء على تدني هوامش الربح عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة، مما يخفف الضغط المتصل بالإبقاء على ارتفاع أسعار الأغذية. لكن من المعروف أيضا أن تعاونيات التسويق الكبرى تفرض أسعارا احتكارية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى مما تصل إليه في الظروف التنافسية.

٣ - تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل الزراعي

٢٥ - يشكل الوصول إلى الائتمان الزراعي أحد التحديات الماثلة أمام الإنتاج الزراعي. وتاريخيا، تقوم المصارف التعاونية لا التعاونيات الزراعية بتوفير التمويل الزراعي. ويشار إلى هذه التعاونيات بوصفها تعاونيات من نوع رايفايسن ولها وجود قوي في المناطق الريفية في أوروبا. ”ذلك إن مجموعات رايفايسن في النمسا وسويسرا ولكسمبرغ وتعاونيات

(١٧) M. Hanisch، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الائتمان في إيطاليا والتعاونيات المالية الريفية في إسبانيا (cajas rurales)، ومجموعة "الائتمان الزراعي" (Credito Agrícola) في البرتغال توجد كلها بصورة لا تناسبية في الأرياف. فالتعاونيات المالية الريفية، مثلاً، لا تشكل إلا حوالي ٥ في المائة من السوق المصرفية الإسبانية وفقاً لمختلف المقاييس، لكنها تسيطر على حوالي نصف سوق التجزئة في بعض المقاطعات الريفية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن مجموعة "الائتمان الزراعي" تملك ٩٠ في المائة من حصة السوق في السوق المصرفية الزراعية في فرنسا^(١٨).

٢٦ - بيد أن التعاونيات الزراعية أصبحت مؤخراً تشارك بدرجة أكبر في التمويل الزراعي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي بعض البلدان مثل غانا ومصر وكينيا، تعمل التعاونيات الزراعية على تنويع أنشطتها إلى مجال الادخار وتوفير الائتمانات^(١٩).

٢٧ - وفي بلدان أخرى، تعقد التعاونيات الزراعية ترتيبات ائتمانية مع المصارف التعاونية. ففي موزامبيق مثلاً، توصلت تعاونية مزارعي قصب السكر في ماراغا إلى ترتيب ائتماني مع مصرف "رابو بنك" وهو أكبر مصرف تعاوني زراعي في العالم. وباستخدام الائتمانات التي يوفرها مصرف "رابو بنك"، تقوم المنظمة العليا بشراء المدخلات الزراعية وتوزيعها على جمعياتها/تعاونياتها الأولية قبل الحصاد وموسم الزراعة المقبل. وبعد الحصاد ومعالجة قصب السكر، تسدّد ائتمانات "رابو بنك" مباشرة بواسطة مصنع السكر (مشتري قصب السكر). وتسدّد العائدات الصافية المتبقية للتعاونيات وتسهم في دعم إنتاجها. ويعمل هذا النموذج على إدماج الائتمان واقتناء المدخلات والتسويق مع استخدام المنتجات الزراعية كضمان. وللتعاونيات الزراعية في تنزانيا ورواندا وزامبيا ترتيبات مماثلة مع مصرف "رابو بنك".

جيم - دور التعاونيات المالية في التنمية

٢٨ - تمكّن التعاونيات المالية أعضائها من تلبية احتياجاتهم من الخدمات المالية، من قبيل الادخار والائتمان، بتكلفة زهيدة وبسهولة، وذلك عن طريق تجميع رؤوس الأموال المحدودة. ويشكل الشراء الإلزامي من جانب الأعضاء لحصص الملكية في التعاونية، وكذا حسابات الودائع/الادخار الخاصة بهم قاعدة التمويل التي تمكن التعاونية من تقديم الائتمان للأعضاء.

(١٨) W. Fonteyne، "المصارف التعاونية في أوروبا - مسائل تتعلق بالسياسات العامة، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي WP/07/159، تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(١٩) P. Develtere, I. Pollet and F. Wanyama, (editors), *Cooperating out of poverty: The renaissance of the African cooperative movement*, (International Labour Office and World Bank Institute, 2008)

٢٩ - وكثيرا ما تُعرَّف التعاونيات المالية بوصفها الاتحادات الائتمانية، أو تعاونيات الادخار والائتمان، أو المصارف الائتمانية. وتقوم العضوية عادة على رابطة مشتركة تساعد على بناء الثقة بين المدخر الصافي والمقترض. وتعمل التعاونيات المالية على أساس مجموعة من القيم والأهداف تختلف عن المصارف المملوكة لمستثمرين، وهي قائمة على نموذج ليس مدفوعا بتحقيق الأرباح فحسب بل أيضا بأهداف اجتماعية تركّز على تقديم الخدمات وعلى الاستجابة لاحتياجات الأعضاء. وتعمل التعاونيات المالية بوجه عام على مستوى التجزئة، وهي أصغر من المصارف الكبرى التي يديرها المستثمرون، ولذلك فحاجتها محدودة إلى جمع رؤوس الأموال في أسواق الجملة. وبصفة عامة يتطلب قيامها بتوفير الائتمان أن يكون للعضو حساب ودائع منشأ منذ فترة قبل منح الائتمان، مما يبيث روح الاقتصاد بين الأعضاء. ولأن هيكل تكاليفها أكثر انخفاضا مقارنة بالمصارف الأخرى، فبإمكانها أن تدفع فائدة تنافسية على الودائع وأن تفرض رسوما أقل على منتجاتها الائتمانية.

٣٠ - وتصبح التعاونيات المالية جزءا من شبكة للتعاونيات المالية للاستفادة من وفورات الحجم والحصول على خدمات مشتركة، من قبيل التمويل الخارجي، ومهام الرقابة الداخلية، وأعمال الاتصال مع الحكومة^(٢٠). ويتيح الربط الشبكي للتعاونيات أيضا أن تكون أكثر مرونة وأكثر استجابة لاحتياجات العملاء من خلال مد الرقعة الجغرافية لأنشطتها وتوسيع نطاق عروضها من المنتجات. ويتراوح الربط الشبكي بين التعاونيات المالية بين شبكات على درجة عالية من التكامل، يمكن فيها لكل تعاونية أولية تقديم الخدمات والموارد الخاصة بالشبكة بأكملها كما في حالة Caisses Desjardins الكندية^(٢١)، وبين شبكات على درجة أقل من التكامل، حيث تؤدي الهيئة العليا بها دورا أقرب إلى أنشطة الدعوة ويمكن للشبكات أن تؤدي دورا في توفير التدريب والمساعدة التقنية للتعاونيات المنتمية إليها، عن طريق القيام بدور المرفق المركزي للودائع والإقراض فيما بينها، وتقديم الدعم المتعلق بتكنولوجيا المعلومات.

(٢٠) John H. Magill, "Credit unions: a formal-sector alternative for financing microenterprise development", in Maria Otero and Elisabeth Rhyne, editors, *The New World of Microenterprise Finance: Building Healthy Financial Institutions for the Poor* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1994)

(٢١) A. Gaboury and M. Quirion, "Why we can no longer afford to ignore financial cooperatives in the efforts to increase access to financial services", *Developpement International Desjardins* (2006)

٣١ - وعالميا، تخدم التعاونيات المالية بجميع أنواعها حوالي ٨٥٧ مليون نسمة أو ١٣ في المائة من سكان العالم^(٢٢). وتشمل التعاونيات المالية العالمية الرائدة التعاونيات التالية: في فرنسا، Credit Cooperatif، وهي مشغلة إلى حد بعيد بدعم مبادرات الاقتصاد الاجتماعي ومؤسساته، في حين أن Banques Populaires Group تتولى الريادة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ أما Rabobank فهي شريك رائد في صناعة الزراعة في هولندا وفي الخارج؛ وتقوم OP-Pohjola Group في فنلندا، و Desjardins Group في كندا بالدور الرائد في أسواق الزراعة والإسكان وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كل في بلدها^(٢٣).

٣٢ - وفي البلدان النامية، لا يوفر الوصول إلى الخدمات المالية في أغلب الأحيان في الكثير من المدن الصغيرة أو القرى إلا عن طريق التعاونيات المالية فقط. ففي غرب أفريقيا على سبيل المثال، تقوم تعاونية Réseau des caisses populaires du Burkina Faso، و Niesigyso و Kafo Jigeney في مالي، و Pamecas و Crédit Mutuel du Senegal، وشبكات التعاونيات الصحية التي يديرها خبراء وطنيون، بتقديم خدماتها في كل جزء تقريبا من هذه البلدان. وفي المكسيك، تتمتع تعاونية Caja Popular Mexicana (CPM)، بوجود واسع الانتشار في أنحاء البلد^(٢٣).

٣٣ - والتعاونيات المالية هي أكبر موفر لخدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء^(٢٤). وتشير التقديرات إلى أن التعاونيات المالية، عالميا، تصل بخدماتها إلى ٧٨ مليون عميل يعيشون تحت خط فقر قدره دولارين في اليوم^(٢٤). وفي جنوب آسيا على سبيل المثال، خدمت التعاونيات ٥٤,٥ في المائة من المقترضين الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، مقارنة بـ ١٩ في المائة قام موفرو التمويل المتناهي الصغر الآخرين بخدمتهم^(٢٤). وهكذا تؤدي التعاونيات المالية دورا مركزيا في تحقيق قطاع مالي جامع يشمل الفقراء.

(٢٢) P. Crear، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢٣) Paradis، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢٤) R.P. Christen، "New paradigms in microfinance"، the Boulder Institute of Microfinance 2008، MFT Core Lecture، قدمت في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورين، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ - ١١ آب/أغسطس.

١ - التعاونيات المالية والأزمات المالية والاقتصادية الراهنتان

٣٤ - أدت الأزمة المالية الراهنة إلى زيادة إدراك دور المؤسسات المالية البديلة وأوجه الضعف في الاعتماد على شكل واحد من أشكال المؤسسات الاقتصادية/المالية. ففي أثناء الأزمة، شهد قطاع التعاونيات والاتحادات الائتمانية تدفقا في إيداعات أموال الأعضاء الملاك الباحثين عن مكان أكثر أمانا لحفظ مدخراتهم. وإضافة إلى ذلك، فقد استطاع هذا القطاع الاستمرار في الإقراض بحذر، في الوقت الذي قامت فيه المصارف الأخرى المملوكة للمستثمرين بتقليص الإقراض نتيجة ضعف رأس المال لديها. وقد أبدت التعاونيات المالية مرونة وفي واقع الأمر حققت نموا في حجم المدخرات والقروض. ففي هولندا على سبيل المثال، شهد مصرف تعاوي نموا نسبته ٣٠-٤٠ في المائة في المدخرات، والقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم، والإقراض العقاري في عام ٢٠٠٨. وقد سجلت المصارف المحلية الأعضاء به زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في ودائع الادخار، وزيادة نسبتها ١٦ في المائة في قروض الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٨^(٢٤). وفي الولايات المتحدة، زادت القروض التي قدمتها الاتحادات الائتمانية بنسبة ٧ في المائة أي بمبلغ ٣٥ بليون دولارا بينما انكمش الإقراض من قبل المصارف التقليدية بمبلغ ٣١ بليون دولارا في عام ٢٠٠٨^(٢٤). وفي أيرلندا والبرازيل وكندا تمكنت التعاونيات المالية من مواصلة مستويات الإقراض السابقة أو زيادتها أيضا. وتبين هذه النتائج أهمية التنوع المؤسسي في تعزيز مرونة النظام المالي ودور نموذج الأعمال التجارية البديل القوي في المؤسسات الاقتصادية من قبيل نموذج أعمال التعاونيات التي يملكها الأعضاء.

٣٥ - والتعاونيات المالية هي من بين الكيانات التي نجحت في الصمود أمام الأزمة المالية الأخيرة نسبيا. وقد تبين أن التعاونيات الأولية والمحلية هي الجزء الأكثر ثباتا في شبكة التعاونيات. فلم يحتج أي من الاتحادات الائتمانية في أنحاء العالم حتى الآن إلى إعادة رسمته من قبل الحكومة للإبقاء على ما يتسم به من أمان وسلامة، وهذه حقيقة تشهد على قدرتها على تحمل الاضطرابات المالية. وفي هولندا، تلقت المصارف الكبرى بها دعما من الحكومة لرأس المال وكان الاستثناء هو ما عدا مصرف تعاوي.

٣٦ - وقد اقتصرت الخسائر بدرجة كبيرة على مستوى الهيئة العليا خاصة في البلدان المتقدمة النمو حيث قامت بالاستثمار في منتجات ذات هياكل معقدة وتضررت من الانخفاض الكبير في الأسعار^(٢٥). وثمة دليل آخر على الميزة النسبية للمؤسسات التي استمرت

(٢٥) Y. Vies، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

كجمعيات تعاضدية أو تعاونيات توفره حالتا الإخفاق اللتان حدثتا في المملكة المتحدة وجرت تغطيتهما إعلاميا بكثافة، وهما حالتا "نورثرن روك" و "برادفورد وبينغلي"، الجمعيتان السابقتان للبناء اللتان قامتا بإلغاء التعاضد في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، على التوالي.

٢ - دور التعاونيات المالية في الحد من الفقر

٣٧ - تسهم التعاونيات المالية في الحد من الفقر بطرق شتى. فالتعاونيات المالية بتوفيرها لمنتجات الادخار، تساعد على خفض مدى ضعف الأعضاء إزاء الصدمات من قبيل الحالات الطبية الطارئة، أو ترشيد الاستهلاك. وهي تشجع على الاقتصاد من أجل الاستثمارات المقبلة بما في ذلك التعليم والمؤسسات التجارية. وتوفر التعاونيات المالية أيضا لأعضائها فرص الحصول على الائتمان وذلك لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تولد فرص عمل ودخول إضافية، كما توفر الائتمان الزراعي لمساعدة صغار المزارعين على زيادة الإنتاج وتحسين الدخل. كما أن بعض التعاونيات المالية، من قبيل SICREDI في البرازيل، تقدم أيضا منتجات التأمين الصحي، مما يقلل من مدى ضعف الأعضاء إزاء التكاليف الصحية الكارثية^(٢٦).

٣٨ - والمنتج الرئيس الذي تقدمه التعاونيات المالية هو تسهيلات الادخار الزهيد التكلفة للفقراء وصغار المودعين. وقد بينت البحوث الأولية التي أجريت في العقد الماضي وجود طلب على خدمات الادخار، حتى بين أفقر الناس^(٢٧). ففي حالة عدم توافر وسائل الادخار الرسمية، يميل الفقراء إلى استخدام تربية الماشية أو اقتناء الجواهرات أو اللجوء لترتيبات أخرى غير رسمية تكون عادة ذات أسعار فائدة زهيدة أو سالبة. والادخار أمر حيوي بالنسبة للذين يعيشون في فقر وذلك لموازنة التقلبات الدورية في الدخل. فعلى سبيل المثال، ينضم مزارعو البن في رواندا إلى التعاونيات المالية لادخار الأموال للفترة التي تسبق المحصول التالي ولحفظ الأموال احتياطاً للسنوات التي يقل فيها المحصول^(٢٨). وبالنسبة للبدان السبعة الأعضاء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا على سبيل المثال، جمعت التعاونيات نسبة ٩٦ في المائة من المدخرات المعبأة و ٦٤ في المائة من القروض التي صرفت في قطاع التمويل المتناهي الصغر، والتي وصلت إلى ٢ في المائة من السكان أي إلى ١ ٤٤٠ ٠٠٠ شخص^(٢٨).

(٢٦) R. Kloppinger-Todd, A. Nair, *Reaching rural areas with financial services: lessons from cooperatives* (٢٦)
in Brazil, Burkina Faso, Kenya, and Sri Lanka, <http://vle.worldbank.org/bnpp>

(٢٧) B. De Aghion and J. Murdoch: *The Economics of Microfinance*. (Cambridge: MIT. Press, 2005)

(٢٨) ذكرت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات.

٣٩ - وعادة ما تقدم التعاونيات المالية خدمات ادخار متعددة لتلبية احتياجات الأعضاء، بشكل أفضل. وتقدم SafeSave، وهي تعاونية مالية يقع مقرها في داكا (بنغلاديش)، برنامجاً مصمماً ليلائم احتياجات العاملين غير الرسميين في الحضر، الذين تحصل مدخراتهم يومياً. حيث يقوم موظفون التعاونية وعددهم ٦٠ موظفاً بزيارة العملاء يومياً لتحصيل الإيداعات، مما يجعل ادخار المبالغ المالية الصغيرة أمراً يسيراً على الأعضاء^(٢٧). وقد حققت SafeSave متوسطاً لأرصدة الادخار قدره ٢٢ دولاراً (حتى عام ٢٠٠٣) للعضو، وذلك في مجتمع يقل فيه متوسط دخل الفرد السنوي كثيراً عن ٤٠٠ دولار^(٢٧).

٤٠ - وتوفر التعاونيات المالية إمكانية الحصول على الائتمان للأعضاء الذين لا يكون لديهم عادة طريقة للوصول إلى مصارف التوفير والمصارف التجارية الكبيرة. ويتسم هذا الأمر بالأهمية في الأسواق التي ينعدم فيها وجود موفري الخدمات المالية نتيجة لضعف الإيرادات المتوقعة، أو ارتفاع المخاطر الائتمانية، أو تكاليف المعاملات الباهظة. أما التعاونيات المالية، فنتيجة لهيكل التكلفة الزهيد بها واستهدافها للربح القليل، فبإمكانها تقديم تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة مغرية لتوفر بذلك بدائل للإقراض النهي، وتقلل من مخاطر تعرّض الفقراء للاستغلال. وتشمل منتجات القروض التي توفرها التعاونيات المالية السُّلف على المرتب، وقروض المدخلات الزراعية، وقروض رأس المال العامل، وشراء المعدات. وفي بوركينا فاسو على سبيل المثال، تمنح تعاونية Reseau de Caisses Populaires du Burkina أيضاً قروضا للأفراح والجنائز.

٤١ - والتعاونيات المالية هي أيضاً موفر هام للائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل قطاعاً هاماً لخلق فرص العمل في الاقتصادات المحلية. فتعاونية Komak في أذربيجان على سبيل المثال، تقدم منتجات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث يبلغ متوسط حجم القرض ١٠٨٩ دولاراً. وبالمثل في أوروغواي، تقدم تعاونية Cooperativa Nacional de Ahorro y Crédito (COFAC) سلسلة متصلة من الخدمات المالية للمؤسسات التجارية على مدار نموها من مشاريع هامشية غير رسمية حتى تصبح شركات كبيرة لها طابع رسمي^(٢٩).

٤٢ - وتوفر التعاونيات المالية خدمة هامة مع ازدياد اعتماد الاقتصادات المحلية على التحويلات المالية من الخارج. وفي الكثير من البلدان النامية، توفر التعاونيات المالية خدمات تحويل الأموال مما يتيح للعاملين المهاجرين تحويل أموالهم إلى وطنهم بتكلفة منخفضة. ومنذ أن بدأ المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية شبكته لتحويل الأموال في عام ٢٠٠١، تم تحويل

(٢٩) البيانات مستقاة من Mixmarket, www.mixmarket.com (جرت زيارة هذا الموقع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩).

ما يزيد عن بليون دولار. وقد أُحرقت دراسة استقصائية في عام ٢٠٠٥ على أعضاء ٥٠٢ اتحاد ائتماني في غواتيمالا، أظهرت أنه دون التحويلات المالية عن طريق المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، كان نصيب الفرد من النقدية في ٦٢ في المائة من الأسر المعيشية المتلقية للتحويلات سيصبح أقل من دولار واحد في اليوم^(٢٢). وهذا يقدم مثالا ملموسا للكيفية التي تستطيع بها التعاونيات تسهيل الحد من الفقر.

دال - تسخير التعاونيات من أجل التنمية

٤٣ - جرى التأكيد في الفروع السابقة على الأثر المباشر وغير المباشر للتعاونيات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتساهم التعاونيات بمختلف أنواعها عن طريق عملياتها وبرامجها في إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي، وتتيح فرص الحصول على الخدمات المالية وتساعد على إقامة نظام مالي قوي، في الوقت الذي تعمل فيه على خلق فرص العمل وزيادة الدخل. والتعاونيات هي، في بعض القطاعات والبلدان، من بين كبار المساهمين الاقتصاديين في الإنتاج والتوزيع وتوفير الخدمات. وتعمل أيضا على تحسين المهارات وتنقيف المجتمعات المحلية وتمكين المرأة والفئات المهمشة من المجتمع. وتشكل التعاونيات، بفضل خصائصها الفريدة المبنية على قيمها ومبادئها، عاملا مؤسسيا مهما في الحد من الفقر والارتقاء بمستويات العيش.

٤٤ - يكمن جزء من التحدي المتمثل في بلوغ التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كيفية تسخير التعاونيات لهذه الأغراض. ومع أن التعاونيات لديها أهداف اجتماعية وحسّ مجتمعي قوي، فإنها ليست أدوات حكومية. فهي في نهاية المطاف مؤسسات خاصة قائمة على العون الذاتي ومنظمة لجلب المنافع لأعضائها. بيد أن التعاونيات، شأنها شأن مؤسسات الأعمال الخاصة الأخرى، تتجاوب أيضا مع السياسات العامة الحكومية ولديها قدرة جيدة على البقاء في بعض البيئات الداعمة لكنها تقاسي كثيرا في بيئات غير تلك.

٤٥ - ومن ثم، فإن الوسيلة الأساسية لتسخير التعاونيات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي تشجيع تشكيلها ونمائها بصورة مستدامة تتمشى مع قيم التعاونيات ومبادئها وتحترم استقلالها الذاتي. وهذا ما يستدعي وجود سياسة عامة وإطار تشريعي سليمين ومساحة متكافئة للعمل إلى جانب المؤسسات الأخرى. وقد وافقت الحكومات فعلا على الاعتراف بقطاع التعاونيات وتشجيعه عن طريق اتفاقات مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالتعاونيات وتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣. لكن التنفيذ الفعلي ما زال يشكل تحديا ماثلا. وثمة أيضا قلق بأن تفضي المعونة المقدمة إلى المصارف المملوكة لمستثمرين خلال الأزمة المالية إلى خلخلة طويلة الأجل للسوق المالية، والإضرار بالتعاونيات.

٤٦ - ومن الوسائل المساعدة على تشجيع إقامة التعاونيات ونماؤها، زيادة الوعي العام بما تستطيع هذه التعاونيات القيام به لصالح أعضائها. فالاجتماعات الأكثر وعياً بما حققته التعاونيات من نجاح في زيادة الدخل، أو توفير المنتجات والخدمات الجيدة والمنخفضة التكلفة لأعضائها تميل أكثر من غيرها إلى تأسيس تعاونيات. وفي إطار هذا المسعى، من الجوهرى تقديم التدريب الداعم وتنمية المهارات التقنية؛ ذلك أنهما يكفلان تحاشي وقوع التعاونيات الناشئة في الأخطاء الشائعة، ويجعلانها تستفيد من تجارب التعاونيات الأخرى وتكتسب المهارات اللازمة لقيادة تعاونياتها وتشغيلها بنجاح. ومن المقترح أيضاً إضافة دروس عن التعاونيات في كافة مستويات النظام التعليمي باعتبار ذلك وسيلة مهمة للتوعية بالتعاونيات. وأتاحت أيضاً الجولات الدراسية للاطلاع على التعاونيات الناجحة فرصاً للتدريب.

٤٧ - وأحد الجوانب الرئيسية لنجاح تعاونية ما هو قدرتها على الاحتفاظ بثقة أعضائها وإدارة ما يحف السمعة من مخاطر. ووجود قاعدة يقظة من الأعضاء تلتزم بالمبدأ الديمقراطي القاضى بأن لكل عضو صوت واحد أمر جوهرى للتصدي لما قد يشوب الإدارة من ضعف أو ممارسة غير أخلاقية، وكذا التصدي لسيطرة السياسيين المحليين على التعاونية وخلاف ذلك من حالات تنازع المصالح.

٤٨ - وثمة مسألة تتصل بزيادة الوعي العام تتمثل في النهوض بقاعدة بيانات المعلومات المتعلقة بالتعاونيات. وبسبب الافتقار حالياً إلى إحصاءات قوية ومتجانسة، بما في ذلك البحوث في مجال التعاونيات، من الصعوبة بمكان تحديد حجم التعاونيات والتعريف بما لها من آثار. كما أن هذا الأمر يجعل أيضاً من الصعب على الحكومات تقييم كيفية تأثير صيغ السياسات العامة في التعاونيات. ويستطيع كل من الحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل سوياً من أجل وضع منهجية مُحكمة لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات. ومن الجوهرى تمويل مثل هذا الجهود الدولي.

٤٩ - ومن شأن التنظيم السليم للتعاونيات أن يسهل إقامة التعاونيات ونموها، ذلك أن التنظيم يساعد التعاونيات على كسب الثقة في عملياتها. ووضع مثل هذه القواعد التنظيمية يساعد بشكل كبير على تعزيز التعاونيات عندما يجري الاعتراف بالطابع المميز للتعاونيات. وينطبق الشيء نفسه أيضاً على معايير المحاسبة والنظم الضريبية والقواعد التي تحد فرص الحصول على رأس المال. وفي رواندا على سبيل المثال، أقرت اللوائح التنظيمية بأن طابع التعاونيات باعتبارها مملوكة لأعضائها يمثل عنصراً مخففاً، إلى جانب ضوابط أخرى، حيث جرى تخفيض اشتراطات رأس المال بالنسبة للتعاونيات المالية إلى جزء بسيط من اشتراطات رأس المال الخاصة بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر. وقد ساعد هذا على إقامة التعاونيات

في المناطق النائية التي لا تتوفر لها سوى هياكل أساسية محدودة في مجالي النقل والاتصالات، أو التي لا يرغب أي مصرف آخر في إقامة عملياته بها. وأوضحت دراسة استقصائية أن مستوى التكامل المالي في رواندا مرتفع جدا مقارنة بمستواها الإثمائي^(٣٠). وينبغي أيضا أن تكفل المبادئ التوجيهية التنظيمية محافظة التعاونيات على استقلالها الذاتي وضمان عدم تسييس التعاونيات. وثمة مسألة على صلة بالموضوع هي إنفاذ اللوائح التنظيمية بصورة تتسم بالمصداقية. وتتطلب هذه المسألة وجود مشرفين مدربين وأكفاء ويلتزمون بأخلاق المهنة.

٥٠ - وسيطلب تعزيز الاتحادات الائتمانية تمكينها من الحصول على خدمات وشبكات مالية مهمة متوافرة عادة للمصارف التجارية. ويشمل ذلك فرص الحصول على ما يلي: (أ) نظم الدفع والمقاصة والتسوية، بما في ذلك شبكات بطاقات الدفع و (ب) شبك السيولة لدى المصرف المركزي. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تحصل التعاونيات المالية على نظم التأمين على الودائع على قدم المساواة مع سائر المؤسسات. وأخيرا، فإن الاتحادات الائتمانية تحتاج إلى المرونة اللازمة لإصدار أشكال بديلة من رؤوس الأموال عندما تكون قادرة على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عندما تسعى الاتحادات الائتمانية إلى الحصول على المعاملة التنظيمية المتكافئة المذكورة أعلاه، فإن أقوى نظم الاتحادات الائتمانية في العالم تشتغل في ظل أطر تشريعية تعترف بالطبيعة الفريدة للتعاونيات المالية. وهذا ما يعني أن مثل هذا التشريع الخاص بالاتحادات الائتمانية سيكون مناسباً في معظم الحالات، وباستطاعته أن يكفل مجموعة ملائمة من ضوابط الإدارة المالية ويهيئ سبلا لحشد رأس المال وتوزيعه وإقامة الرقابة الإدارية ووضع إطار تحوطي للإشراف على مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغرى^(٣٢).

٥١ - وفي الختام، فإن وضع الإطار المناسب لتنظيم التعاونيات المالية ما زال يشكل تحديا للحكومات. وثمة حاجة إلى خلق توازن بين المعوقات المتمثلة في شح الموارد التنظيمية، من جهة، وضرورة توفير حماية المودع لعدد كبير نسبيا من المؤسسات الصغيرة، من جهة أخرى. وعليه، فقد نشأت نماذج مختلفة عن محاولات البلدان معالجة هذه المسألة. ففي بعض البلدان، لا تشرف جهة التنظيم إلا على التعاونيات المالية الكبرى. وقد ظهر هذا النموذج في أمريكا اللاتينية في التسعينيات، ويسري العمل به حاليا في كل من إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي وكولومبيا. أما بلدان أخرى، مثل كينيا، فقد فوضت رسميا سلطة الإشراف للرابطة الوطنية للاتحادات الائتمانية. بيد أن ذلك يفضي إلى احتمال نشوء تعارض في المصالح، إذ إن المشرف يسعى أيضا إلى تحقيق هدف يتمثل في تشجيع نمو

(٣٠) www.finscope.co.za (جرت زيارة هذا الموقع في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩).

المؤسسة المالية الخاضعة لإشرافه. وثمة فئة أخرى تشمل إقامة جهة تنظيم تحوطي وحيدة تتولى الإشراف على جميع الاتحادات الائتمانية. وبينما يكفل هذا النموذج وجود معايير موحدة ويزيل المراجحة التنظيمية، فقد لا يكون مناسباً ولا فعالاً من حيث التكلفة في الإشراف على المؤسسات الصغيرة الحجم العاملة في المناطق النائية. وفي بعض الحالات، يكون المشرف التحوطي الوحيد وزارة للتعاونيات أعيدت هيكلتها^(٣١). وبما أن التّهج الممكنة لديها جوانب قوتها وضعفها المختلفة، فمن واجب الحكومات أن تحدد توازن التكلفة والفعالية الملائم والأنسب لظروفها الخاصة، مع كفاءة وجود هيئة تنظيمية مستقلة يتوافر لها التدريب الجيد والتجهيز اللازم لأداء مسؤولياتها.

٥٢ - ومن أجل تعزيز مساهمة التعاونيات الزراعية في الأمن الغذائي، من اللازم زيادة الإنتاج الغذائي وتنويعه وزيادة الإنتاجية وتحسين التوزيع وتحسين الاحتفاظ محلياً بفائض الأغذية. ومن الجوهرى تيسير فرص الحصول على الخدمات المالية، بما فيها الإرشاد الائتماني لشراء البذور والأسمدة والمعدات، وتوفير التأمين على المحاصيل، من أجل تشجيع التعاونيات على زيادة إنتاجها. ومن شأن إتاحة الري على مدار السنة أن يزيد إنتاجية المزارع. وسيفضي الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والتخزين إلى تحسين تسويق المنتجات الزراعية وتوزيعها والحد من التبذير. وأخيراً، فإن البحث والتطوير في مجال تقنيات الزراعة والإرشاد الزراعي سيمكن أعضاء التعاونيات من التكيف مع تكنولوجيات الزراعة الجديدة التي من شأنها أن تزيد المحصول الزراعي. وسيشجع تحسين فرص الوصول إلى الأسواق من يزاولون زراعة الكفاف على إنتاج فائض، في الوقت الذي يفضي فيه تشجيع مشاركة النساء في التعاونيات إلى زيادة إنتاجية المزارع.

ثالثاً - نتائج التشاور والدراسة الاستقصائية

ألف - السنة الدولية المقترحة للتعاونيات

٥٣ - تقرر الأمم المتحدة، شأنها شأن وكالات دولية أخرى، بأهمية التعاونيات ومساهمتها في الحد من الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي. ويعترف البنك الدولي بدور التعاونيات في تحفيز القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي. ويُنبت دراسة أجراها صندوق النقد

(٣١) A. Poprawa، ورقة قدمت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاونيات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الدولي في عام ٢٠٠٧ أن ”المصارف التعاونية قد أصبحت جزءاً مهماً من النظم المالية“^(٣٢). وفي الفصل الثاني أعلاه، أبرزت الأدوار التي تضطلع بها التعاونيات الزراعية والمالية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في سياق الأزميتين الغذائية والمالية الأخيرتين.

٥٤ - ومن المناسب إعلان سنة دولية للتعاونيات، حيث إننا نواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير، تهدد التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لملايين الناس. ومن شأن تشجيع التعاونيات، باعتبارها منظمات للعون الذاتي، أن يساهم في التصدي لمسائل الفقر والبطالة وخسارة الدخل وانعدام الأمن الغذائي ونقص إمكانية حصول الفقراء على القروض والخدمات المالية بالنظر إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة.

٥٥ - وتشمل أهداف السنة الدولية المقترحة للتعاونيات ما يلي:

(أ) تعزيز التوعية بالتعاونيات وكيفية إفادتها لأعضائها ومساهمتها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تشجيع الناس على تنظيم أنفسهم في إطار تعاونيات باعتبار ذلك تدابير للعون الذاتي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية كوسيلة للتمكين؛

(ج) تشجيع الحكومات على وضع سياسات عامة وقوانين وأنظمة تسمح بإقامة التعاونيات ونمائها؛

(د) تعزيز الوعي بالشبكة العالمية للتعاونيات وجهودها في بناء المجتمعات المحلية وإحلال الديمقراطية والسلام.

٥٦ - وفي إطار التشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الذين حددتهم الجمعية العامة في القرار ١٢٨/٦٢، أجريت دراسة استقصائية للدول الأعضاء والأعضاء في الحلف التعاوني الدولي لتحديد مدى استصواب وجدوى إعلان سنة دولية للتعاونيات. وتؤيد أغلبية الردود مقترح إعلان سنة دولية للتعاونيات كوسيلة لتعزيز التعاونيات وزيادة الوعي بشأن مساهمتها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومن أصل ٤٠ دولة عضواً، كانت ٣٤ مؤيدة للمقترح فيما عارض ٢ وامتنع ٤ عن إبداء رأي. ومن بين ٢٨ منظمة تعاونية عليا ردت على الاستقصاء، أيدت ٢٧ منها مقترح السنة الدولية.

(٣٢) M.Cihak and w. Fonteyne, “Cooperative banking: flying under the radar”, *IMF Survey magazine*, (٣٢) http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2007/RES0925B.htm (جرت زيارة الموقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

٥٧ - وفي هذا الخصوص، فإن إعلان سنة دولية للتعاونيات سيبرز أهمية التعاونيات في العديد من المجتمعات، وسيعزز الالتزام الدولي بدعم التعاونيات. وباستطاعة السنة الدولية للتعاونيات أن تشكل قوة دفع باتجاه اعتماد سياسات عامة وبرامج ومشاريع ولوائح تعزز للتعاونيات وتزيد الوعي بشأها وبما لها من مساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وستشكل السنة الدولية للتعاونيات أيضاً محفلاً للحوار بشأن مسائل منها التشريعات والإطار التنظيمي التعاوني والاستقلال الذاتي للتعاونيات.

٥٨ - وبالنظر إلى الدعم الواسع للسنة الدولية المقترحة للتعاونيات، فإن تنظيم مثل هذه السنة يبدو أمراً ممكناً. وإذا ما جرى إعلان السنة الدولية للتعاونيات، فسيتعين إكمال العديد من المسائل منها الترتيبات المؤسسية والتمويلية. وسيتعين إنشاء أمانة مصغرة للسنة الدولية للتعاونيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للاحتفال لهذه السنة وتعزيزها ودعمها. وكذلك، فإن تنسيق الجهود فيما بين أصحاب المصلحة، عن طريق إشراك وتعبئة الشركاء، أمر ضروري لإنجاح الاحتفاء بالسنة.

٥٩ - وتشجع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بإعلان السنوات الدولية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧) البلدان على إنشاء لجان وطنية أو آليات مماثلة للاحتفال بالسنة على الصعيد الوطني. وهكذا، فإن إقامة الشراكات على الصعيد الوطني ومشاركة جميع أصحاب المصلحة أمور جوهرية بالنسبة للاحتفال بالسنة الدولية. وأخيراً، فإن حشد التمويل عن طريق المساهمات الطوعية أمر حاسم لإنجاح الاحتفال بالسنة.

باء - نتائج الدراسة الاستقصائية

٦٠ - وقد نظرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في المبادرات المتخذة لتعزيز إنشاء التعاونيات ونموها، وفي التحديات التي تواجهها. وقد أفادت تسع وثلاثون دولة من الدول الأعضاء التي ردت وعددها ٤٠، أن التعاونيات تؤدي دوراً مهماً في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، وذكرت أن التعاونيات تؤدي وظيفة هامة في توفير خدمات مالية يمكن الوصول إليها، وتعزيز المؤسسات الريفية، وتوفير أسباب المعيشة للفقراء.

٦١ - كذلك وجه قرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٢ نظر الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الأحكام الإدارية والقانونية التي تنظم أنشطة التعاونيات لكي يتسنى تعزيز نمو التعاونيات واستدامتها. وبشكل عام، وفرت توصية منظمة العمل الدولية ١٩٣ لسنة ٢٠٠٢ العنصر الرئيسي للإطارات التشريعية للتعاونيات. وتؤكد هذه التوصية ضرورة توافر الإدارة الذاتية والاستقلال الذاتي للتعاونيات، وضرورة تهيئة بيئة تمكينية وساحة متكافئة للعمل كي

تعمل التعاونيات بشكل مستدام إلى جانب غيرها من المؤسسات الأخرى. أما على الصعيد الوطني، فقد مكنت التوصية الحكومة من وضع سياسات تتواءم مع المبادئ التعاونية.

٦٢ - ومن نتائج الدراسة الاستقصائية تدرك الحكومات التحدي المتمثل في توفير استقلالية التعاونيات وفي تجنب التدخل السياسي غير المبرر فيها، خاصة على المنظمات العليا. وقد ردت الرابطة التعاونية ذلك. وأبلغ عدد من البلدان عن الجهود التي يبذلها لتحديث الإطار القانوني للتعاونيات، بما في ذلك استكمال الممارسات التنظيمية وتعديلها، وضمان الاستقلال الذاتي للأعضاء - الإدارة (بوروندي وسلوفينيا). أما في ما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (فيتنام)، فهذا تحدٍ بالنسبة للتعاونيات التي تأسست وفقاً لتخطيط مركزي وتجري حالياً إعادة تقييمها إزاء هذا المعيار الدولي للتعاونيات الحقيقية.

٦٣ - كذلك تدعم الحكومات نمو التعاونيات من خلال إعفائها من الضريبة (شيلي وموريشيوس). إلا أن بعض البلدان يواجه ضغوطات لإلغاء هذا الإعفاء الضريبي (البرتغال). وبالتالي، فإن السؤال فيما يتعلق بالسياسة العامة هو كيفية تحديد الضريبة المناسبة والعادلة التي تأخذ خصائص التعاونيات المختلفة في عين الاعتبار. وفي بلغاريا، تشجع الحكومة التعاونيات على توفير خدمات في المناطق التي تكون فيها الأسواق غير موجودة أو لا تتسم بالكفاءة. أما اليونان فتشدد على دور التدابير الداعمة لتسهيل قدرة التعاونيات على تشجيع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. ورأت اليونان أن برامج تعزيز الاقتصادي الاجتماعي، ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، تساهم في تعزيز التعاونيات.

٦٤ - وبينت الردود الواردة من الدول الأعضاء أن المعوقات الثلاثة الأساسية التي تواجه التعاونيات والتي تحاول الحكومات التصدي لها تشمل النقص في التدريب الجيد، والمشاكل المتصلة بالأنظمة التعاونية وتشريعها، وانعدام إمكانية الوصول إلى التمويل. وقد قالت المنظمات التعاونية العليا إن حل ما يقلقها هو النقص في التدريب وفي الوعي العام بالتعاونيات.

٦٥ - وقد أدخلت الحكومات تدابير لتوفير ساحة متكافئة للعمل للتعاونيات إلى جانب الشركات التجارية الأخرى، من خلال توفير التدريب وخدمات التنمية التجارية. وتشمل الاستراتيجيات الحكومية الهادفة إلى بناء قدرة التعاونيات التثقيف وتنمية المهارات، وخدمات مراجعة الحسابات المجانية، والتوجيه التقني والخدمات الاستشارية التي غالباً ما تدمج في المساعدة المالية. وفي حين يوفر بعض الحكومات المساعدة لبدء العمل من خلال المنح والضمانات الاستثمارية (لاتفيا)، يوفر البعض الآخر التدريب للتعاونيات عبر مؤسسات متخصصة.

٦٦ - وأدركت الدول الأعضاء أيضاً أن الشراكات والربط الشبكي بين التعاونيات يمكن أن يساعد على تحسين المبيعات وعمليات مكاتب الدعم وأنظمة المعلومات الإدارية. وقد اقترح أيضاً أن التعاونيات تشارك في عمليات الشراء الحكومية وتعرض منتجاتها وخدماتها بشكل تنافسي، كما يحدث في توزيع المدخلات الزراعية المدعومة من الحكومة على المزارعين.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - تقدم التعاونيات مساهمات مهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتؤدي قدرة التعاونيات على إنشاء مؤسسات تجارية مستدامة وقابلة للاستمرار إلى تأمين العمالة المنتجة وتوليد الدخل، مما يساهم بالتالي في الحد من الفقر. وإضافة إلى ذلك، فإن التعاونيات، بفضل قيمها ومبادئها وتركيزها على مجتمعاتها المحلية، تعزز الاقتصاديات الريفية وتوفر أدوات خارجية إيجابية هامة لباقي المجتمع.

٦٨ - ويتطلب تعزيز مساهمة التعاونيات في التنمية الترويج للتعاونيات وإنشائها، ونموها بشكل مستدام يحترم استقلالها الذاتي. وقد يؤدي إعلان سنة دولية للتعاونيات دوراً محفزاً في هذا المجال.

٦٩ - قد ترغب الجمعية في النظر في التوصيات التالية ودعوة الحكومات والمنظمات الدولية، أن تقوم في شراكة مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، بما يلي:

(أ) الموافقة على اقتراح السنة الدولية للتعاونيات ودعمها، كمبادرة عالمية لتعزيز التعاونيات زيادة الوعي بمساهماتها الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ب) تشجيع إنشاء التعاونيات من كافة الأنواع ونموها من خلال كفالة بيئة تمكينية ذات إطار تشريعي وتنظيمي سليم، يقر بخصائص التعاونيات الفريدة من نوعها، وبنقاط قوتها وضعفها، ويحترم استقلالها الذاتي في الوقت نفسه؛

(ج) تعزيز نمو التعاونيات المالية لتحقيق الهدف المتمثل في التمويل الشامل من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للجميع؛

(د) تعزيز نمو التعاونيات الزراعية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى التمويل، واعتماد تقنيات الإنتاج المستدامة، والاستثمار في البنية التحتية الريفية والري، وتعزيز آليات التسويق، ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

(هـ) تشجيع الشقيف والتدريب على عمل التعاونيات بشكل سليم في المدارس، وبين أعضاء ورؤساء التعاونيات المحتملين والحاليين، ودعم البحث والتطوير وتوفير المساعدة التقنية؛

(و) تحسين البحث وقاعدة بيانات المعلومات في ما يتعلق بالتعاونيات عالمياً، من خلال تنسيق المنهجيات الإحصائية لجعل صياغة سياسات سليمة أمراً ممكناً.

المرفق الأول

قائمة بالدول الأعضاء التي ردت على الدراسة الاستقصائية

الأرجنتين

الإمارات العربية المتحدة

أوروغواي

إيران (جمهورية - الإسلامية)

باكستان

البرتغال

بلغاريا

بور كينا فاسو

بوروندي

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

ترينيداد وتوباغو

توغو

الجزبل الأسود

الدانمرك

زامبيا

سري لانكا

السلفادور

سلوفينيا

سنغافورة

سوازيلند

السويد

شيلي
غانا
فنلندا
فيجي
فيتنام
قبرص
قطر
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كينيا
لاتفيا
ماليزيا
المغرب
المكسيك
موريتانيا
موريشيوس
النمسا
اليونان

المرفق الثاني

قائمة بالمنظمات العليا التي ردت على الدراسة الاستقصائية

- رابطة الاتحاد التعاهدي الآسيوي للاتحادات الائتمانية (تايلاند)
- الاتحاد التعاوني المركزي (بلغاريا)
- الاتحاد المركزي للتعاونيات الزراعية (اليابان)
- الاتحاد المركزي للمجتمعات الاستهلاكية في الاتحاد الروسي
- الاتحاد المركزي لتعاونيات الائتمان الزراعي التركية
- الاتحاد التعاوني الإيطالي (إيطاليا)
- الاتحاد التعاهدي للتعاونيات الكولومبية
- المصرف المركزي التعاوني، شركة محدودة الاتحاد التعاهدي التعاوني لعموم قبرص،
شركة محدودة
- التعاونيات (المملكة المتحدة)
- التجمع الوطني التعاوني (فرنسا)
- Instituto Movilizador de Fondos Cooperativos Coop.Ltd (معهد جمع الأموال التعاونية،
شركة محدودة) (الأرجنتين)
- الاتحاد التعاوني لعمال اليابان
- الاتحاد التعاوني لمستهلكي اليابان
- اتحاد كراتشي لجمعيات الإسكان التعاونية، شركة محدودة
- الاتحاد الكوري للتعاونيات الائتمانية المجتمعية
- LegaCoop (إيطاليا)
- الاتحاد الليتواني للجمعيات التعاونية
- الرابطة الوطنية للمؤسسات التجارية التعاونية (الولايات المتحدة الأمريكية)
- المجلس التعاوني الوطني (Krajowa Rada Spółdzielcza - بولندا)
- الاتحاد التعاوني الوطني لنيبال

المنظمة التعاونية الوطنية لماليزيا

الاتحاد الوطني لتعاونيات التأمين على العمال، والمستهلكين (اليابان)

الاتحاد الوطني لتعاونيات العمال المنتجين (بلغاريا)

الاتحاد التعاهدي اليوناني لاتحادات التعاونيات الزراعية لعموم اليونان (اليونان)

الاتحاد التعاوني الوطني السنغافوري

Unimed do Estado de Sao Paulo - Federação Estadual das Cooperativas Médicas

(البرازيل)

اتحاد تعاونيات الإسكان التشيكية والمنروفية

التحالف التعاوني لفيتنام
